الأمـم المتحـدة

S/PV.5486

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٨٦**

الخميس، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد بيريرا بلاسنثيا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد لي كيجين
	غانا	السيد كريستشن
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

06-42830 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في بند جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن في ما بينهم، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا جميع بياناته وقراراته السابقة المتعلقة بالحالة في الصومال، ولا سيما بيان رئيسه المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/11).

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بإيجاد تسوية شاملة دائمة للحالة في الصومال، واحترامه لسيادة الصومال، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي، ووحدته بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي للسيد فرانسوا فال، الممثل الخاص للأمين العام, ويشجع مجلس الأمن السفير فال وسائر وكالات ومكاتب الأمم المتحدة على الانخراط في العمل بصورة نشطة في المنطقة لتعزيز السلام والاستقرار؛ ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إليه دعمها التام الإيجابي في هذا الشأن.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي باعتبارهما السلطتين المعترف بهما دوليا المنوط بهما استعادة السلام والاستقرار والحكم الرشيد في الصومال, ويشير المجلس إلى أهمية وجود مؤسسات عريضة القاعدة وتمثيلية وعملية سياسية شاملة للجميع من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال وفقا لما هو مرتأى في الميثاق الاتحادي الانتقالي.

”ويرحب مجلس الأمن بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه في الخرطوم في ٢٢ حزيران/يونيه بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية وأرسل إلى رئاسة مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/442)، ويشيد مجلس الأمن بجامعة الدول العربية لتيسيرها المحادثات، ويدين المجلس القتال الذي نشب مؤخرا في مقديشو ويطلب إلى جميع الأطراف التمسك بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه في ٢٢ حزيران/يونيه. ويؤكد مجلس الأمن في هذا الصدد أهمية الحوار بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمحاكم الإسلامية.

”ويحث مجلس الأمن، بالتالي، جميع الأطراف المشاركة في هذا الحوار على الانخراط في السعي بخطوات بناءة في الجولة التالية من المحادثات المقرر إجراؤها في ١٥ تموز/ يوليه، حيث يتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم في العمل على إيجاد عملية سياسية دائمة.

”ويطالب مجلس الأمن جميع الأطراف داخل وخارج الصومال بالامتناع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه أن يثير، أو يديم، العنف وانتهاكات حقوق الإنسان أو يهدِّد وقف إطلاق النار والعملية السياسية أو يلحق المزيد من الضرر بالحالة الإنسانية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في الصومال ويطالب جميع الزعماء الصوماليين بكفالة توفير إمكانية كاملة لوصول جميع المساعدات الإنسانية، دون أية معوقات، إلى من يحتاجون إليها، وكذلك تقديم ضمانات تكفل سلامة، وأمن، العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في الصومال.

”ويشيد مجلس الأمن بالاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لمساعيهما المستمرة الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة؛ كما ينوه بالاجتماعات التي عقداها في ١٩ حزيران/يونيه وفي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويرحب بدور بعثة تقصي الحقائق التي أوفدت من جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي إلى الصومال في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في تعزيز السلام والاستقرار والعملية السياسية.

”ويرحب مجلس الأمن باجتماع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في بانجول في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وينوه بطلب ذلك الاجتماع من مجلس الأمن أن ينظر في منح استثناء من الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ من أجل تمهيد الطريق لإمكانية إيفاد بعثة لدعم السلام وللمساعدة في تسهيل إعادة بناء قوات الأمن الوطنية في الصومال.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في الطلب السالف الذكر المتعلق بإنشاء بعثة لدعم السلام على أساس خطة مفصلة للبعثة تقدم من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أو الاتحاد الأفريقي، إذا ما رأى أن بعثة دعم السلام هذه سوف تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

”ويرحب مجلس الأمن بنجاح الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي في الاتفاق في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على اعتماد الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال؛ ويعتقد أن اعتماد خطة للأمن يمثل خطوة هامة نحو إيجاد إطار عمل لإصلاح فعال لقطاع الأمن في الصومال من أجل المساعدة في تحقيق السلام لجميع الصوماليين.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في إدخال تعديل محدود على الحظر المفروض على

توريـــد الأســـلحة لـــتمكين المؤســـسات الاتحاديـــة الانتقالية، على أساس عملية مستدامة للسلام، من تطـوير القطـاع الأمـني للـصومال وبنـاء مؤسـسات وطنية قادرة على معالجة المسائل الأمنية.

”ويؤكد مجلس الأمن، مع هذا، على الـدور الذي لا يزال الحظر المفروض على توريد الأسلحة يـسهم بـه في تحقيـق الـسلام والأمـن في الـصومال، ويدعو الجميع إلى التقيد به، ويؤكد مجددا اعتزامه التعجيل بالنظر في كيفية تعزيز فعالية الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

”ويرحب مجلس الأمـن بالنتـائج الـتي توصـل إليهـا الاجتمـاع الأول لفريـق الاتـصال الـدولي المعـني بالصومال“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/31.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.